

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها مخاض التحول الاقتصادي في الجزائر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تلمسان كآلية دعم – نموذجاً-

د. مغراوي محي الدين عبد القادر

أستاذ محاضر "أ"

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

رئيس فريق بحث بمخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات (LAPDEC)

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر/الجزائر

mahi_mascara@yahoo.fr

بن منصور نجيم

أستاذ مؤقت بقسم التسيير

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان/الجزائر

إطار بالخزينة الجهوية

ولاية تلمسان

nadjimmail82@yahoo.fr

Submitted date: 16/12/2017

Acceptance date: 24/10/2018

الملخص

من خلال هذا المقال، سنحاول إعطاء نظرة عامة حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ بداية بعرض واقعها في الجزائر كتوجه اقتصادي جديد يتناسب مع تبني نظام اقتصاد السوق؛ لنتبعها بالوقوف على دورها الاقتصادي وعددها المتنامي، الذي حفزته مجموعة من الآليات والأجهزة الموضوعية خصيصا لدعم هذه المؤسسات. لنختم في الأخير بتقييم الحصيلة الإحصائية لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- وكالة تلمسان نموذجاً- ودورها كآلية دعم في ترسيخ التحول الاقتصادي الجديد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات الدعم، التحول الاقتصادي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تصنيف جال: E02

Résumé

A travers cet article, nous allons essayer de donner un aperçu sur l'importance des petites et moyennes entreprises dans la croissance économique et sociale ; nous commençons par ce qu'elles représentent réellement en Algérie, comme une nouvelle orientation économique correspondant à l'adoption de système d'économie de marché ; nous poursuivons par leurs rôles économiques et leurs nombres croissants, qui sont stimulées par un ensemble de mécanismes et dispositifs mis Spécifiquement pour soutenir ces institutions. Et pour finir, nous présentons une évaluation sur le bilan statistique de L'ANSEJ- agence Tlemcen modèle- et son rôle en tant qu'un mécanisme pour soutenir la consolidation de la nouvelle transformation économique.

Mots clés : PME, Mécanismes de soutien, Transformation économique, ANSEJ

Code Jel: E02

مقدمة:

أظهرت الأزمة البترولية لسنة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري، وقصور التسيير الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، الذي لم تجني منه الجزائر الكثير، مما حتم عليها فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، أملا في التخفيف من أعباء الدولة التي ازدادت مع زيادة دعم المؤسسات العمومية المفلسة. هذا التوجه الذي صاحبه مجموعة من الإصلاحات طالت العديد من القوانين على غرار قانون النقد والقرض، وقانون الضرائب والعديد من التشريعات التي أدت إلى ظهور واستحداث وكالات ومؤسسات كآليات لدعم القطاع الخاص المتجسد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالدولة الجزائرية كباقي دول العالم أصبحت مهتمة بترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري لاقتصاد أي دولة كبرى ومصدرا من مصادر الثروة، وعاملا من عوامل التنمية الاقتصادية وآلية لامتنعاص البطالة. لذا عمدت الجزائر مؤخرا إلى منح اهتمام خاص بهذه المؤسسات وتوفير جميع الظروف المواتية لتنميتها وتطويرها باستحداث مجموعة من الآليات التي تساعد وترافق المشاريع الاستثمارية على اختلاف أنواعها.

من خلال هذه المداخل سنسعى لإعطاء نظرة عامة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، مع عرض أهم آليات دعمها، والتركيز على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEI في دعم مثل هذه المؤسسات اعتمادا على بيانات إحصائية مأخوذة من وكالة ولاية تلمسان كنموذج، لنحاول من خلالها تقييم نشاط هذه الوكالة ودورها في تحسين التوجه الجديد للدولة.

قسمنا الورقة البحثية الحالية إلى ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - ولاية تلمسان نموذجا.

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا لدورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 80-90 % من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم. وعليه تسعى مختلف الدول إلى ترقية هذا القطاع وتأهيل مؤسساته بشتى الإجراءات والبرامج.

والجزائر ليست بمنأى عن ذلك الاهتمام، بحكم أنها جندت جميع الوسائل المادية والبشرية لدعم هذه المؤسسات انطلاقا من تبنيها نظام اقتصاد السوق مع بداية التسعينات، لتواصل نضالها من أجل تذليل الصعاب أمامها انطلاقا من تعديل مجموعة من القوانين، واستحداث مجموعة من الآليات لدعمها ومرافقتها.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف باختلاف وتعدد معايير التصنيف المعتمدة. لذلك لا مجال للاستغراب حول وجود عدة مفاهيم مختلفة صادرة عن دول وهيئات ومراكز بحث عبر العالم، بحكم أن المعيار المتبع يختلف من هيئة إلى أخرى. من بين هذه المعايير التي تتم على أساسها تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- عدد العاملين في المؤسسة؛
- حجم مبيعات المؤسسة؛
- حجم رأس المال المستثمر؛
- حصة المؤسسة في السوق؛
- استقلالية الإدارة والملكية؛
- القيمة المضافة.

الجزائر كغيرها من الدول عرفت محاولات عدة لتحديد مفهوم هذه المؤسسات كانت في مجملها مستوحاة من تعريف الاتحاد الأوروبي، إلى أن تم إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي حمل في طياته تعريفا رسميا لهذه المؤسسات ضمن المادة الرابعة التي تنص على أن تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:⁽¹⁾

- مؤسسة إنتاج السلع أو/و الخدمات؛
- تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار؛
 - تستوفي معايير الاستقلالية.
- تم الفصل بين المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من القانون التوجيهي أعلاه كما هو في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون 18-01

رقم المادة	نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
07	مصغرة	09-01	20 مليون	10 مليون
06	صغيرة	49-10	200 مليون	100 مليون
05	متوسطة	250-50	200 مليون-2 مليار	500-100 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ص 6-5

يضيف القانون أعلاه أنه عندما تبعد مؤسسة عند تاريخ قفل حصيلتها عن الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذه الحالة لا تكسبها، كما لا تفقدها، صفة المؤسسة طبقاً للمواد 5 و 6 و 7 المذكورة في القانون التوجيهي 2001، إلا إذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين. كما يمكن وبصفة استثنائية، مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف. وهذا ما تم فعلاً في بداية سنة 2017، حيث تم رفع معيار قيمة رقم الأعمال والحصيلة السنوية إلى الضعف، مع إبقاء معيار عدد العمال على حاله، لتصبح المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 على النحو التالي:⁽²⁾

الجدول رقم 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون 17-02

رقم المادة	نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
10	مصغرة	09-01	40 مليون	20 مليون
09	صغيرة	49-10	400 مليون	200 مليون
08	متوسطة	250-50	400 مليون-4 مليار	1-200 مليار

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 11 يناير 2017 ص 6-5

2- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من معرفة خصائصها التي تنفرد بها، وتجعلها في ساحة المنافسة مع نظيرتها من المؤسسات الكبرى، نختصرها كالآتي:⁽³⁾
- الملكية المحلية: أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع محلي، مما يجعل أثرها الاقتصادي على سكان المنطقة بصفة مباشرة، على غرار مناصب العمل، الدخل، والتنمية المحلية... الخ.
 - سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: إن صغر المشروعات متناسب مع حجم رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، يسهل على المستثمر تجسيد مشروعه، سواء من خلال رأسماله الشخصي أو من خلال التمويل الخارجي (التمويل البنكي، أو اللجوء إلى الهيئات الداعمة للاستثمار كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

- تلبية طلبات المستهلكين: يقوم هذا النوع من المؤسسات بتوفير طلبات المستهلكين من سلع وخدمات بسيطة، منخفضة التكاليف تناسب ذوي الدخل المنخفض، بخلاف أن المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوو الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف.
- القابلية للإبداع والابتكار: تعتمد هذه المؤسسات في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بحجم كبير، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودته والبحث عن الجديد وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي مما يخلق مناخا مساعدا على الابتكارات.
- الكفاءة والفعالية: تتحقق هذه الكفاءة والفعالية من خلال القدرة على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، نظرا لصغر المشروع والتحكم في الموارد البشرية والمادية، إضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة.
- المناولة: وهي تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة، وتمثل نوع من التكامل الأمامي والخلفي لمؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة.
- إقامة تكامل مناسب للإنتاج: تنشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي يكون الطلب على المنتجات أكبر من العرض، لتغطية ذلك النقص وتلبية الطلب.
- مرونة الإدارة: يستطيع هذا النوع من المؤسسات التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين وبساطة الهيكل التنظيمي، كما يلاحظ أن هذه المؤسسات أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثف فيها مراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها.
- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا تناسبا مع البساطة النسبية في المشاريع الخاصة بهذا النوع من المؤسسات.

3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن تأكيدها كذلك فضلا عن خصائصها، من خلال الرقم المتنامي من حقبة إلى أخرى، لاسيما عقب التسعينيات وخصوصا بعد صدور القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات سنة 2001 ، ارتفاع صادق على التوجه الجديد للجزائر نحو اقتصاد السوق، ليفتح بذلك المجال أمام الاقتصاد الخاص من بابه الواسع. فالجزائر عمدت إلى مجموعة من الإصلاحات لتسهيل عملية الانتقال من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة. يمكن معاينة هذا التطور من خلال المعطيات الإحصائية التالية:

1-3- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية: من خلال الجدول التالي سنحاول إعطاء نظرة حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة انطلاقا من سنة 2001 إلى غاية نهاية 2016: ⁽⁴⁾

الجدول رقم 3: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنة 2001 و 2016

Natures des PME ANNES	PME PRIVEES	PME PUBLIQUES	TOTAL
2001	244570	778	245348
2002	261075	778	261853
2003	287799	778	288577
2004	312181	778	312959

2005	341914	874	342788
2006	376028	739	376767
2007	410293	666	410959
2008	518900	626	519526
2009	624478	591	625069
2010	618515	557	619072
2011	658737	572	659309
2012	711275	557	711832
2013	777259	557	777816
2014	851511	542	852053
2015	934037	532	934569
2016	1022231	390	1022621

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من نشرات المعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جوان 2012 إلى ماي 2017

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر، حيث بعدما سجلنا 244570 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بما فيها من حرفيين سنة 2001، وصلت إلى 1.022.231 نهاية سنة 2016، بنسبة زيادة كبيرة تقدر بـ 307.97%. أما إذا تحدثنا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، نجد أن عددها في تراجع مستمر، فبعدها كانت سنة 2001 تقدر بـ 778 مؤسسة عمومية، أصبحت مع نهاية 2016 تقدر بـ 390 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية، أي بتراجع يقدر بـ 49.87%. وهذا ما يؤكد مسار التحول الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ بداية التسعينات القائم على فتح المجال أمام القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي.

2-3- الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعتبر المؤسسة من العوامل الرئيسية للتنمية المحلية، ففضلا عن خلقها للثروة، فإنها تحقق رقم أعمال وسلعا وخدمات تجني من خلالها الدولة مداخيل جبائية تستعملها في البنى التحتية، التعليم، الصحة، وتحسين جودة المرافق العمومية. كما إنها تساهم في الشق الاجتماعي انطلاقا من توفير مناصب شغل وتأمين مداخيل للأفراد، لتصب في نهاية المطاف كلها في تحفيز وتنشيط الاقتصاد المحلي.⁽⁵⁾

والجدول رقم 4 و 5 يختصر أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الاقتصادي، من حيث القيمة المضافة التي حققتها هذه المؤسسات خلال عقد من الزمن، من سنة 2005 إلى سنة 2015.⁽⁶⁾⁽⁷⁾

الجدول رقم 4: تطور القيمة المضافة من سنة 2005 إلى سنة 2009 حسب القطاعات

secteurs juridiques	2005		2006		2007		2008		2009	
	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%
Agriculture										
Privé	578,79	99,51	638,63	99,59	701,03	99,55	708,17	99,5	924,99	99,85
Public	2,83	0,49	2,65	0,41	3,16	0,45	3,58	0,5	1,38	0,15
Total	581,62	100	641,29	100	704,19	100	711,75	100	926,37	100
BTP										
Privé	403,37	79,81	489,37	80,22	593,09	80,94	754,02	86,67	871,08	87,1
Public	102,05	20,19	120,7	19,78	139,62	19,05	115,97	13,33	128,97	12,9
Total	505,42	100	610,07	100	732,71	100	869,99	100	1000,05	100
Transport et communication										
Privé	465,26	72,13	579,8	77,98	657,35	79,19	700,33	81,1	744,42	81,41
Public	179,77	27,87	163,73	22,02	172,72	20,8	163,24	18,9	169,95	18,59
Total	645,03	100	743,53	100	830,07	100	863,57	100	914,36	100
Services fournis aux entreprises										
Privé	46,4	80,03	51,49	80,15	56,6	78,92	62,23	74,05	77,66	78,78
Public	11,58	19,97	12,75	19,85	15,11	21,07	21,81	25,95	20,92	21,22
Total	57,99	100	64,24	100	71,71	100	84,04	100	98,58	100
Hôtellerie et restauration										
Privé	60,89	87,44	66,2	88,03	71,12	88,07	80,87	88,7	94,8	89,9
Public	8,74	12,56	9	11,97	9,63	11,92	10,3	11,3	10,65	10,1
Total	69,63	100	75,2	100	80,75	100	91,18	100	105,45	100
Industrie agroalim.										
Privé	113,69	82,15	121,3	83,07	127,98	84,12	139,92	85,23	161,55	86,14
Public	24,7	17,85	24,72	16,93	24,14	15,87	24,24	14,77	26	13,86
Total	138,39	100	146,02	100	152,13	100	164,16	100	187,55	100
Cuir et chaussure										
Privé	2,31	84,77	2,22	86,38	2,08	87,39	2,2	86,94	2,25	88,33
Public	0,41	15,23	0,35	13,62	0,3	12,6	0,33	13,06	0,3	11,67
Total	2,72	100	2,57	100	2,38	100	2,53	100	2,55	100
Commerce et distribution										
Privé	629,18	94,17	685,45	94,11	776,82	93,25	935,83	93,28	1077,75	93,58
Public	38,95	5,83	42,92	5,89	56,18	6,74	67,37	6,72	73,88	6,42
Total	668,13	100	728,37	100	833	100	1003,2	100	1151,62	100

Valeur ajoutée en Mds DA

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME2010 n°18 p 34

الجدول رقم 5: تطور القيمة المضافة من سنة 2010 إلى سنة 2015

secteurs juridiques	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%
Agriculture												
Privé	1012.11	99.70	1165.91	99.34	1411.76	99.3	1612.94	99.10	1758.18	99.25	1,918.67	99.08592
Public	3.08	0.30	7.80	0.66	9.93	0.7	14.81	0.91	13.31	0.82	17.70	0.914082
Total	1015.19	100	1173.71	100	1421.69	100	1627.67	100.00	1771.49	100	1,936.37	100
Bâtiments et Travaux Publics												
Privé	1058.16	98.73	1091.04	86.41	1232.67	87.35	1344.4	86.06	1438.51	92.09	1,513.60	81.78262
Public	13.59	1.27	171.53	13.59	178.48	12.65	217.71	13.94	291.68	18.67	337.16	18.21738
Total	1071.75	100	1262.57	100	1411.15	100	1562.1	100	1562.1	100	1,850.76	100
Transport et communication												
Privé	806.01	81.58	860.54	81.97	881.06	80.44	1209.33	83.80	1299.57	90.05	1,401.42	84.38477
Public	182.02	18.42	189.23	18.03	214.21	19.56	233.8	16.20	256.5	17.77	259.33	15.61523
Total	988.03	100	1049.77	100	1095.27	100	1443.12	100.00	1443.12	100.00	1,660.75	100
Services fournis aux entreprises												
Privé	96.86	79.15	109.50	79.58	123.05	79.71	139.1	80.65	142.07	82.37	155.20	72.34757
Public	25.51	20.85	28.09	20.42	31.32	20.29	33.37	19.35	53.7	31.14	59.32	27.65243
Total	122.37	100	137.59	100	154.37	100	172.47	100.00	172.47	100.00	214.52	100
Hôtellerie et restauration												
Privé	101.36	88.61	107.60	88.61	114.9	82.7	146.27	84.015	155.49	89.311	172.34	80.99445
Public	13.03	11.39	13.83	11.39	24.04	17.3	27.82	15.979	33.5	19.242	40.44	19.00555
Total	114.39	100	121.43	100	138.94	100	174.1	100.000	174.1	100.000	212.78	100
Industries Agro-Alimentaires												
Privé	169, 95	86.03	199.79	86.17	232.2	87.25	249.17	87.28	288.98	87.39	307.36	86.89604
Public	27, 58	1.96	32.06	13.83	33.93	12.75	36.3	12.72	41.71	12.61	46.35	13.10396
Total	197.53	100	231.85	100	266.13	100	285.48	100	330.69	100.00	353.71	100
Industrie des Cuirs et chaussures												
Privé	2.29	88.42	2.34	90.04	2.38	89.47	2.37	89.43	2.55	96.23	2.50	89.92806
Public	0.3	11.58	0.26	9.96	0.28	10.53	0.27	10.19	0.31	11.70	0.28	10.07194
Total	2.59	100	2.60	100	2.66	100	2.65	100	2.65	100	2.78	100
Commerce et distribution												
Privé	1204	94.10	1358.92	94.07	1555.29	94.17	1759.6	94.07	1956.31	104.58	2,126.50	94.12082
Public	75.45	5.90	85.71	5.93	96.25	5.83	110.98	5.93	113.76	6.08	132.83	5.879177
Total	1279.5	100	1444.63	100	1651.55	100	1870.6	100	1870.6	100	2,259.33	100

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME Edition mai 2017 n° 30p43

من خلال الجدولين أعلاه، يظهر أن القطاع الخاص على اختلاف النشاطات الاقتصادية التي يمثلها، يتصدر دائما القطاع العام من حيث معدل القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني بمعدل متوسط يقارب 90% من القيمة المضافة الكلية الناتجة عن القطاعين الخاص والعام. فبعدما حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2005 قيمة مضافة تقدر بـ 2299.89 مليار دينار جزائري في جميع القطاعات، نجد أن الرقم تضاعف إلى قرابة ثلاث أضعاف سنة 2015 بقيمة تقدر بـ 7597.59 مليار دينار جزائري. بالمقابل نجد أن القطاع العام حقق سنة 2005 قيمة مضافة تقدر بـ 369.03 مليار دينار، لترتفع سنة 2015 إلى 893.41 مليار دينار جزائري، بارتفاع متناسب مع القطاع الخاص لكن في حدود تراجع بـ 3.3% من القيمة الكلية للقيمة المضافة إذا ما قارنا النسب بين سنتي 2005 و 2015. حيث أن القيمة المضافة للقطاع العام سنة 2005 كانت تقدر بنسبة 13.82% من مجموع القيمة الكلية، لتراجع إلى نسبة 10.52% سنة 2015.

من خلال هذه المعطيات سواء حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من حيث مساهمة هذه الأخيرة في القيمة المضافة، يتبادر للأذهان أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في رقي هذا النوع من المؤسسات، وكان لها بالغ الأثر في دعمها ماديا ومعنويا، لذا كان لا بد لنا من التطرق إليها ولو في عجالة في المحور الثاني من هذا البحث الذي سيتناول آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ترقية وتشجيع الاستثمار الوطني والمساعدة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من الأولويات الرئيسية لدى السلطات العمومية خصوصا بعد تبنيها اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي. فلإعطاء حيوية أكثر للاستثمار وتسهيل إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات نختصرها في أربعة محاور:

- 1- توسيع وتنوع عروض التمويل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- تحسين الملاء المالية للعروض الصادرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرات البنوك في تحمل المخاطر.
- 3- تحسين التنظيم الداخلي للبنوك لإعطاء أكثر فعالية لتدخلاتها حيال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- تكثيف أعمال الدعم المالي للدولة حيال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-توسيع وتنوع العروض المالية حيال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترمي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية فيما يخص تحسين وتنوع عروض تمويل الاستثمار إلى تكييف الوسائل المالية مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية القرض الإيجاري ورأس المال الاستثماري، ورأس المال المخاطر. في هذا الصدد، شرعت البنوك العمومية في إنشاء فروع لرأس المال الاستثماري وللقرض الإيجاري، والدخول في شراكة في رأس المال المخاطر لأجل تكييف التمويلات مع متطلبات المؤسسات لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1-القرض الإيجاري: عملية مصرفية ومالية تتم بموجب عقد قانوني لتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من وحدة مالية تملكها إلى وحدة إنتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل أقساط محددة للتسديد. أو بعبارة أخرى، هو نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (الممول) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من مستأجر (مستثمر) بهدف استثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الافتراضي للأصل مقابل دفعات (مقابل التأجير) الدورية، مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل وحتى نهاية العقد وامتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدد)، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى. ولهذا العقد طرفين أساسيين هما:

- المؤجر: وهو مالك الأصل؛

- المستأجر: وهو المستعمل للأصل، والذي يدفع أقساط دورية للمالك الأصل.

يعرف نشاط القرض الإيجاري إيقاعا سريعا للتمويلات و يظهر ذلك جليا من خلال إنشاء البنوك العمومية لفروع القرض الإيجاري.⁽⁸⁾

ويتميز القرض الإيجاري بمجموعة من الخصائص يمكن اختصارها فيما يلي:

جانب التمويل: هو علاقة تمويلية ذات أبعاد ثلاثة:

- المورد: أو المنتج للسلع الإنتاجية من أجهزة و آلات و غيرها، حيث يعرضها على المستخدمين قصد تسويقها وزيادة بذلك مبيعاته وإنتاجيته منها؛
- المؤجر أو الوسيط المالي: وهو المصرف المتخصص أو المؤجر الذي يبحث عن وسيلة لتوظيف مدخراته والحصول على عوائد مرتفعة، وهو يفضل التوظيف الائتماني طويل الأجل؛
- المستأجر أو المشروع: وهو الذي يرغب في تطوير طاقته الإنتاجية و توسيعها، وهو يسعى للحصول على الأجهزة والآلات التي تحقق له ذلك دون أن تتوفر لديه الموارد المالية الكافية لتمويل استثماراته.

ائتمان عيني وليس نقدي: عكس الائتمان المصرفي أو المالي العادي، أي أنه لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد أو ما شابه ذلك بل هو ينصب على تسليم المشروع المقترض الأجهزة والآلات المختارة مسبقا، بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة التي حصلت على الأجهزة نتيجة شرائها على الموردتين؛

ائتمان إنتاجي: أي أنه يمول الآلات الإنتاجية التي يستخدمها المشروع في عمليات الإنتاج (لا يمول السلع الاستهلاكية) والتي تحقق عوائد طائلة تدفع من خلال أقساط الكراء، ويكون العائق لدى المشروع إذا كانت المؤسسة المانحة للقرض مرتبطة بمجموعة صناعية معينة، حيث لا تترك له حرية اختيار المورد ونوعية المعدات الصناعية المناسبة.

2-1- رأس المال الاستثماري: يعد رأس المال الاستثماري من البدائل الحديثة والمعمول بها لتمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية، وهذا لما يتميز به هذا النمط التمويلي الذي لا يكفي بتمويل هذا النوع من المؤسسات، وإنما يقوم بتأطيرها والمساعدة في تسييرها وتمويل جميع مراحل حياتها. فرأس المال الاستثماري يعتبر جديدا في الجزائر، حاول القطاع البنكي الجزائري سد المتطلبات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكملة القرض الكلاسيكي بداية من تنمية أداة التمويل هذه المكيفة من خلال إنشاء فروع رأس المال الاستثماري من طرف البنوك العمومية. إن الهدف من استحداث شركات رأس المال الاستثماري يعود بالأساس إلى المشاركة في كل عملية تهدف إلى تدعيم رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون في حاجة ماسة إلى أموال خاصة عند تأسيسها.⁽⁹⁾

1-3- شركات رأس مال المخاطر: يرجع تأسيس شركات رأس المال المخاطر إلى مشاكل التمويل التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تنشط في أسواق تنصف بالتذبذب، بعد أن لقي هذا التمويل نجاحا كبيرا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. تهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها فيما يلي:

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري؛
- توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانيات نمو وعوائد مرتفعة؛
- بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب.

من بين الشركات الناشطة في السوق الجزائري نجد شركة Finalep تحت شكل مؤسسة مالية تأسست في عام 1991، ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار، كان الهدف من إنشائها هو مساعدة المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاطها في القطاعات الإنتاجية. تعود أول مساهمات Finalep إلى سنة 1995، ليبلغ عددها 12 مساهمة نهاية سنة 2008 بقيمة إجمالية تقدر بـ 254 مليون دج (9 عمليات رأسمال مخاطر بقيمة 193.5 مليون دج و 3 رأس مال تطوير بقيمة 60.5 مليون دج). كما نجد كذلك شركة Sofinance التي تأسست في 2000/01/15 بالشراكة مع مؤسسات مالية أجنبية، على أساس شركة مالية برأس مال قدره 5 مليار دينار. باشرت نشاطها في 2001/01/09 وهو التاريخ الذي حصلت فيه على الاعتماد من بنك الجزائر، من مهام الشركة المساهمة في إنشاء مؤسسات جديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، كما عملت على

تطوير أساليب تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المباشرة أو عن طريق القروض الإيجارية. الملاحظ أن التمويل عن طريق رأس المال المخاطر ما يزال ضعيفا في الجزائر، حيث لا تتعدى مثلا، مساهمة شركة Sofinance في التمويل ما نسبته 35% من رأسمال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة.⁽¹⁰⁾

2- تحسين الملاء المالية للعروض الصادرة عن م. ص. م وتعزيز قدرات البنوك في تحمل المخاطر

تعزيزا للقادرة على الوفاء فيما يخص العروض الصادرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرة البنوك في تحمل المخاطر، وضعت السلطات العمومية وسيلتين ترميان إلى التخفيف من المخاطر التي تتحملها البنوك ألا وهما صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، وصندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME).

1-2- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

تأسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002. هو مؤسسة عامة تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي عند إطلاق مشاريع الأعمال أو توسيعها، وذلك من خلال منح ضمانات ائتمانية لهذه المؤسسات أمام البنوك في حدود 10% إلى 80% من القرض البنكي بمبلغ أدنى للضمان يساوي 04 ملايين دج وأقصى يساوي 50 مليون دج. يكفل FGAR الضمانات الحقيقية التي يطلبها البنك مع عملائه لتعبئة القروض الممنوحة، هذا الضمان يكمل عدم كفاية الضمانات العقارية ورهن المعدات، وفي بعض الحالات يحل محلها.⁽¹¹⁾

الجدولين التاليين يبينان عدد الضمانات المقدمة من قبل الصندوق من سنة 2004 إلى ديسمبر 2016 وكذا الملفات المعالجة في ظرف السنتين الأخيرتين 2015 و 2016

الجدول رقم 06: وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشروع من أفريل 2004 إلى ديسمبر 2016

	Création	Extension*	Total
Nombre des garanties accordées	714	1070	1784
Coût total des projets (DA)	61 168 006 147	88 935 100 327	150 103 106 474
Montant des crédits sollicités (DA)	35 565 623 821	62 823 746 206	98 389 370 027
Taux moyen de financement sollicité	58%	71%	66%
Montant des garanties accordées (DA)	14 310 975 006	34 248 942 328	48 559 917 333
Taux moyen de garantie accordée	40%	55%	49%
Montant moyen de la garantie (DA)	20 043 382	32 008 357	27 219 685
Nombre d'emplois à créer	14 420	44 362	58 782
Impacts par emploi créé (DA)	4 241 887	2 004 759	2 553 556
Investissement par emploi	2 466 409	1 416 161	1 673 801
Crédit par emploi	992 439	772 033	826 102
Garantie par emploi	714	1070	1784

الجدول رقم 07: الملفات المعالجة من 01/01/2015 الى 31/12/2016

	Offres de garantie	Certificats de garantie
Nombre des garanties accordées	235	134
Coût total des projets (DA)	16 645 902 940	6 281 896 676
Montant des crédits sollicités (DA)	12 139 705 913	4 485 384 482
Taux moyen de financement sollicité	73%	71%
Montant des garanties accordées (DA)	6 462 774 467	2 674 222 241
Taux moyen de garantie accordée	53%	60%
Montant moyen de la garantie (DA)	27 501 168	19 956 882
Nombre d'emplois à créer	3 913	1675
Impacts par emploi créé (DA)	4 254 000	3 750 386
Investissement par emploi	3 102 404	2 677 841
Crédit par emploi	1 651 616	1 596 551
Garantie par emploi	235	134

Source : FGAR

من خلال الجدولين أعلاه، نلاحظ أن الصندوق خلال السنة المالية 2016، منح ضمانات بقيمة 6.462 مليار دينار على قروض موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يتعلق بشهادات الضمان فقد منحت هذه الهيئة ما يعادل 2.674 مليار دينار جزائري كقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل هذه المبالغ، في المتوسط 27.5 مليون دينار جزائري لكل عرض ضمان و 19.95 مليون دينار جزائري لكل شهادة الضمان. إجمالي مبلغ الضمانات الممنوحة من أبريل 2004 إلى 31 ديسمبر 2016 هو من 150.10 مليار دينار جزائري. غالبية المشاريع الاستثمارية المضمونة منذ عام 2004 هي من نوع التوسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (55٪ المشاريع التي يضمنها FGAR). منذ إنشائه قام الصندوق بضم 714 مشروعاً جديداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية تقدر بـ 61.16 مليار دولار وساهم في ضمان 1070 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أخرى في مجال التوسعة بمبلغ 88.93 مليار دج.

2-2- صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)

تم إنشاء هذا الصندوق بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 19 أبريل 2004 لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي (تمويل المشاريع الاستثمارية). فهو جهاز يهدف إلى تغطية مخاطر عدم سداد القروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يغطي مخاطر الإعسار التي تتكبدها المصارف على الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعزز نوعياً القطاع المصرفي الجزائري، حيث أنه يشكل حلقة وصل قوية في سلسلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجزءاً من إستراتيجية السلطات العامة لتحفيز إنشاء وتطوير هذه المؤسسات.⁽¹²⁾

وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار فإن مستوى تغطية الدين غير المدفوع محدد بـ:

- 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء؛

- 60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها.

الجدول التالي يبين عدد الملفات المعالجة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل CGCI-PME خلال سنة 2014-2015-2016 سواء الخاصة بالإنشاء أو التطوير:

الجدول رقم 8: عدد الضمانات الممنوحة خلال سنة 2014-2015-2016 من قبل CGCI-PME

Finalité	31-12-2014		31-12-2015		31-12-2016	
	Nb dossiers	%	Nb dossiers	%	Nb dossiers	%
Création	198	30	220	30	320	36
Développement	473	70	521	70	560	64
Total	671	100	741	100	880	100

Source: www.cgci.dz/fr/?action=bilan_detail&id=68&lang=fr&site=DE

من خلال الجدول يتبين أن الضمانات الخاصة بتطوير المشاريع القائمة أخذت حصة الأسد من مجموع الضمانات بحصة تعادل 70% في كل من 2014 و 2015، و 64% لسنة 2016. أما بخصوص ضمانات خلق مؤسسات جديدة فنجد أن النسبة ارتفعت انطلاقاً من سنة 2016 مقارنة بالسنتين السابقتين بمعدل 6% كنسبة زيادة.

عموماً يمكن القول أن الصندوقين FGAR و CGCI-PME أولوا اهتماماً بالغاً بضمانات التمويل الخاصة بالمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة القائمة بغرض توسعتها، وديمومة نشاطها.

3- تحسين التنظيم الداخلي للبنوك بغية إعطاء أكثر فاعلية حيال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمحور العمليات المباشرة فيما يخص تحسين آجال معالجة الملفات ومتابعة أحسن للمخاطر وتخص:

- تكثيف الشبكات البنكية، حيث عرفت شبكة المؤسسات المالية ارتفاعا هاما بين سنة 2004 و سنة 2009 بحيث قفزت من 1183 شباكا (وكالات و فروع) إلى 1388 شباكا، تشكل شبكة البنوك العمومية ما يقارب 81 % منها؛
 - نظام معلوماتي رقمي جديد يسمح للبنوك بإنجاز معاملاتها في أقل الآجال بما يرضي الكثير من زبائنها؛
 - تحسين النظام الداخلي للبنوك لتنمية الهيئات المكرسة لهذه الفئة من المقاولين؛
 - تعزيز قدرات البنوك على منح القروض عن طريق وضع خط قرض قابل للتجديد و بقيمة 100 مليار دج طويل المدى من طرف الخزينة العمومية تحت تصرف البنوك؛
 - تكييف و تأهيل الإطار القانوني و التنظيمي المتعلق بـ:
 - لجوء البنوك إلى إجراء الحجز (المادة 121 من قانون القرض و النقد)؛
 - تفعيل الضمانات البنكية؛
 - أخذ الضمانات الحقيقية بعين الاعتبار في تحديد النسبة الاحترازية و قواعد تغطية الديون غير المسددة؛
 - التمويل التلقائي من طرف البنوك للمشاريع الحاصلة على الموافقة الأهلية للوكالات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).
 - 4- تكثيف عمليات الدعم المالي للدولة حيال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إن الدولة الجزائرية سعيا منها لترقية المقاولاتية قامت بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب في تجسيد مشاريعهم بدءاً من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- 1-4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تتكفل بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من خلال تقديم الخدمات التالية:
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم من اجل ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها؛
 - تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي، مع تبسيط إجراءات الحصول على المزايا الاستثمارية الممنوحة في إطار الترتيب المعمول به؛
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
 - تخفيض آجال الرد على المستثمرين من 30 يوما إلى 72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز، و 10 أيام فيما يتعلق الأمر بمزايا الاستغلال.
- لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على آليات عمل هذه الأخيرة، حيث تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار حيث يتكون من ممثلين عن:
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية؛
 - ممثلين عن البيئة و العمران؛
 - إدارة الجمارك؛
 - الوكالة الوطنية للعقار الصناعي؛
 - مصلحة إدارة الضرائب؛
 - مصلحة إدارة الخزينة.

يسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن. الجديد في هذه الوكالة أنها متواجدة في كل الولايات بعدما كانت متمركزة في العاصمة فقط، مما ساهم في التخفيف من عبء التنقل من جهة، ومن جهة أخرى حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر للحصول على المعلومات اللازمة ومتابعة ملف الاستثمار.⁽¹³⁾

2-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08، تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية بجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. هدفها مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار 3 مناصب شغل دائمة على الأقل. يشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع، وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، في حال اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من تخفيض نسبة الفائدة على القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات المالية والجبائية، وخدمة المرافقة خلال مرحلة إنشاء المؤسسة وتوسيعها وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.⁽¹⁴⁾

3-4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

قامت السلطات الجزائرية بإنشائه بمقتضى المرسوم التشريعي 94-11 المؤرخ في 1994/05/26 والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام التأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية. أوكلت إليه عدة مهمات كان آخرها تسيير جهاز دعم استحداث النشاطات الاقتصادية من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين سن 35 و 50 سنة، وذلك عقب المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 2003/12/30.

إن هذا الجهاز الذي يهدف إلى بعث المؤسسات الجديدة والسهر على ديمومتها باعتبارها طريقة تسمح للبطلان بخلق نشاط جديد ومستقل يمكنه من الخروج من البطالة ويسمح له بتوفير مناصب شغل للآخرين. يتوجه هذا الجهاز إلى شريحة البطالين الذين لم يوجد لهم حل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إما بسبب عدم قدرتها على التكفل نظرا للكثافة الهائلة المتزايدة لطلبات الشباب، أو لعدم تكفل هذه الأخيرة (ANSEJ) بهذه الفئة العمرية، خاصة من تجاوز منها حاجز الأربعين سنة. يستهدف هذا الإجراء كافة نشاطات الإنتاج والخدمات، باستثناء نشاطات إعادة البيع دون تحويل المنتج. يتكون مزيج الامتيازات التي يقدمها الصندوق من امتيازات مالية وجبائية إلى جانب خدمة المرافقة.⁽¹⁵⁾

4-4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تأسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 2004/01/22، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية. هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يركز أساسا على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" وعلى "روح المقولة" لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشككين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.⁽¹⁶⁾

المحور الثالث: تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - ولاية تلمسان نموذجا

من خلال هذا المحور سنحاول إعطاء تقييمًا حول دور جهاز من أجهزة الدعم المستحدثة من طرف الدولة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ألا وهو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. تقربنا من وكالة تلمسان، أين لم يبخل علينا مديرها بإعطاء حصيلة إحصائية حول نشاطها منذ تأسيسها إلى غاية نهاية 2016.

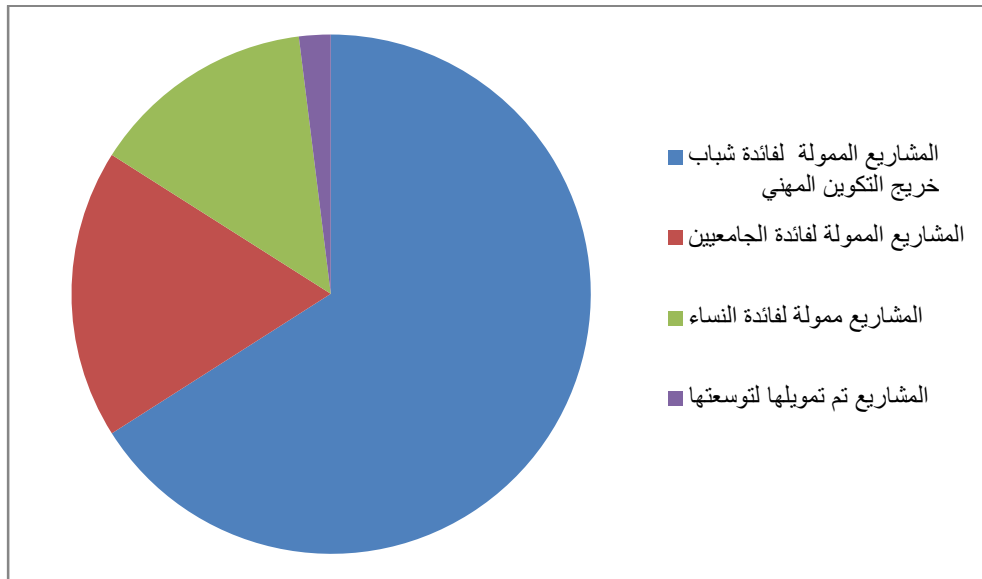
قبل التطرق إلى الإحصائيات لا بأس بالتذكير بتوجهات الجهاز وهدفه الرئيسي، حيث نختصرها فيما يلي:

- توجهات الجهاز نحو النشاطات الخلاقة للثروة لمناصب العمل، للمساهمة في خفض البطالة، وتخفيض نسبة الفقر، ومن أجل المشاركة في التنمية المحلية وتخفيض فاتورة الاستيراد؛
- تقليص المفارقات الاجتماعية؛
- تنوع النشاطات تناسبًا مع توجهات الحكومة من خلال تنمية بعض الفروع على غرار: الصناعة، الفلاحة، البيئة والمحيط، تكنولوجيا الاتصال، السياحة .. وغيرها؛
- تشجيع إنشاء مشاريع إبداعية و خلاقة ذات جودة وقيمة مضافة كبيرة، مع تفضيل الشباب خريج مراكز التكوين المهني والجامعي؛
- تنظيم النشاطات حسب الحاجات الاقتصادية المحلية للبلد؛
- تشجيع المقاولاتية النسوية من خلال مرافقة خاصة ومميزة؛
- مرافقة المستفيدين بعد إنشاء مؤسساتهم من خلال الطلب العمومي، توقيع اتفاقية شراكة....الخ.

1-أرقام مفتاحية للجهاز لسنة 2016

سجلت وكالة تلمسان لوحدها سنة 2016 تمويل في المتوسط لـ 45 مشروعًا في اليوم . مثلما يبينه الشكل أسفله، أخذت المشاريع الممولة لفائدة شباب خريج التكوين المهني حصة الأسد بنسبة 66% من مجموع المشاريع، 18% لفائدة الجامعيين، و 14% لفائدة النساء، و 2% لفائدة المشاريع القائمة بغرض توسعتها. حسب الوكالة هناك 92% من المستفيدين من التمويل لديهم أقل من 35 سنة، 65% من المشاريع الممولة لها مبلغ الاستثمار أقل من 5 ملايين د ج.

الشكل رقم 1: توزيع المشاريع الممولة حسب الفئات سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على معطيات من وكالة ANSEJ تلمسان

فمن خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن الدولة أعطت أهمية كبيرة للتكوين المهني، محاولة منها استهداف تلك الفئة التي لم يسعفها الحظ في التعليم الأساسي أو المتوسط أو الثانوي، لتتعلم حرفة أو مهنة يحصل من خلالها الممتحن على دعم مالي مقابل شهادة كفاءة أو شهادة مهنية. أما فيما يخص الجامعيين نجد أن النسبة لم تكن كبيرة كبر عدد الخريجين سنويا، لكن السبب يبقى مجهولا، فهل هو راجع لنقص الوعي لدى الشباب خريجي الجامعة، أو اهتمام هذه الفئة بالوظائف العمومي كمنصب عمل دائم ومستقر. بالنسبة للجانب النسوي للمشاريع كان حاضرا هو الآخر، وهذا ما يثمن جهود الدولة في دعم المساواة بين الجنسين، وتشجيع المرأة على المشاركة إلى جانب أخيها الرجل في دعم عجلة التنمية المحلية. أما إذا تحدثنا عن المشاريع الممولة بغرض توسعتها فنجد أن النسبة ضئيلة (2%)، بحكم أن التوسعة دلالة على نجاح المشروع وخلق قيمة مضافة جديدة بما يصاحبها من زيادة في عدد العمال.

2-المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

الجدول التالي يبين توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -تلمسان منذ تأسيسها إلى غاية نهاية 2016 حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم 9: المشاريع الممولة سب قطاع النشاط منذ التأسيس إلى غاية نهاية 2016

المجموع	الخدمات	أعمال حرة	الصناعة والصيانة	البناء والأشغال العمومية	حرف	فلاحة	
140503	79080 (56%)	3648 (3%)	10807 (8%)	9818 (7%)	21979 (16%)	15171 (11%)	منذ تأسيسها إلى غاية 2010/12/31
42832	29228 (68%)	569 (1%)	2118 (5%)	3672 (9%)	3559 (8%)	3686 (9%)	2011
65812	45167 (69%)	826 (1%)	3301 (5%)	4375 (7%)	5438 (8%)	6705 (10%)	2012
43039	21192 (49%)	1042 (2%)	3333 (8%)	4347 (10%)	4900 (11%)	8225 (19%)	2013
40856	12944 (32%)	1450 (4%)	6614 (16%)	5106 (12%)	4255 (10%)	10487 (26%)	2014
23676	4688 (20%)	1205 (5%)	4913 (21%)	3838 (16%)	2170 (9%)	6862 (29%)	2015
11262	2355 (21%)	716 (6%)	2720 (24%)	1672 (15%)	320 (3%)	3479 (31%)	2016
367980	194654 (53%)	9456 (3%)	33806 (9%)	32828 (9%)	42621 (12%)	54615 (15%)	منذ تأسيسها إلى غاية 2016/12/31

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من وكالة ANSEJ تلمسان

إن النتائج الظاهرة على الجدول أعلاه تؤكد التوجهات الجديدة لجهاز الدعم من حيث النشاط والتمويل:

- حصة الفلاحة انتقلت من 26% سنة 2014 إلى 29% سنة 2015 إلى 31% سنة 2016؛
- حصة البناء والأشغال العمومية ارتفعت من 12% سنة 2014 إلى 16% سنة 2015 لتعود إلى 15% سنة 2016؛
- حصة الصناعة والصيانة انتقلت من 16% سنة 2014 إلى 21% سنة 2015 إلى 24% سنة 2016؛
- حصة المهن الحرة انتقلت من 4% سنة 2014 إلى 5% سنة 2015 إلى 6% سنة 2016؛

- أما بخصوص قطاع الخدمات فمعدل التمويل في انحدار تام انتقل من 32% سنة 2014 إلى 21% سنة 2016. فمن خلال المعطيات السابقة نجد أن قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة والصيانة في تطور مستمر يعكس نموذج النمو الجديد الذي تسعى إليه الجزائر بعيدا عن قطاع المحروقات، فضلا عن قطاع البناء والأشغال العمومية الذي تراجع بنسبة قليلة تناسبا مع الأزمة المالية التي مست الجزائر بداية من سنة 2014، مع العلم أن أغلب المقاولات تعتمد على مشاريع مخططات التنمية المحلية التي جمدت خلال سنة 2015 و2016 من قبل الوزير الأول.

3-المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية

إن المشاريع التي مولتها الوكالة في قطاع التكنولوجيا والمعلوماتية تعتبر محتشمة مقارنة بأهمية هذا القطاع في جميع المجالات، يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: المشاريع الممولة لفائدة مشاريع TIC

النسبة	مشاريع ممولة خاصة بتIC	مجموع المشاريع الممولة	
5%	6858	140503	منذ التأسيس إلى غاية 2010/12/31
1%	451	42832	2011
1%	616	65812	2012
1%	591	43039	2013
2%	750	40856	2014
3%	655	23676	2015
6%	628	11262	2016
3%	10549	367980	منذ تأسيسها إلى غاية 2016/21/31

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من وكالة ANSEJ تلمسان

من خلال المعطيات أعلاه نجد أن الوكالة تسعى إلى تشجيع خلق مشاريع إبداعية وخلافة ذات جودة وتحمل قيمة مضافة كبيرة من خلال مرافقة خاصة موجهة خصيصا لخريجي الجامعات، لكن للأسف بقيت النسبة في رقم واحد تتراوح بين 2% سنة 2014 إلى 3% سنة 2015 إلى 6% سنة 2016، وهي نسب متزايدة لكنها هامشية.

4-المشاريع الممولة حسب المستوى الدراسي

الجدول رقم 11: المشاريع الممولة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكوين المهني	النسبة	التعليم الجامعي	النسبة	مجموع المشاريع الممولة
منذ التأسيس إلى غاية 2010/12/31	33561	24%	14747	10%	140503
2011	6920	16%	2906	7%	42832
2012	10469	16%	3371	5%	65812
2013	10675	25%	2964	7%	43039
2014	13737	34%	3539	9%	40856

23676	%13	3024	%51	11979	2015
11262	%18	2001	%66	7451	2016
367980	%9	32552	%26	94792	منذ التأسيس إلى غاية 2016/12/31

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من وكالة ANSEJ تلمسان

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

- معدل المشاريع التي استفاد منها خريجي التكوين المهني قد انتقل من 25% سنة 2014 إلى 43% سنة 2015 إلى 66% سنة 2016؛
- معدل المستفيدين خريجي الجامعات ارتفع من 8% سنة 2014 إلى 13% سنة 2015 إلى 18% خلال سنة 2016؛
- معدل المستفيدين خريجي التكوين المهني و الجامعات معا يمثل 84 % من مجموع المشاريع الممولة سنة 2016. وهذا ما يؤكد على أهمية التعليم و التكوين في الجزائر.

5-المشاريع الممولة لفائدة النساء

الجدول رقم12: المشاريع الممولة لفائدة النساء

النسبة الأنتوية	المشاريع الممولة لفائدة النساء	مجموع المشاريع الممولة	
13%	18375	140503	منذ التأسيس إلى غاية 2010/12/31
%7	2951	42832	2011
%7	4477	65812	2012
%8	3526	43039	2013
%9	3665	40856	2014
%11	2645	23676	2015
14%	1550	11262	2016
%10	37189	367980	منذ التأسيس إلى غاية 2016/12/31

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من وكالة ANSEJ تلمسان

من خلال معطيات الجدول 12 نلاحظ بأن نسبة المشاريع الممولة لفائدة النساء عرفت ارتفاعا مهما مسجلة في المتوسط 7 % خلال الفترة 2010-2013 و 9% سنة 2014 و 11 % سنة 2015، و 14% خلال سنة 2016.

6-المشاريع الممولة للتوسعة

الجدول رقم 13: المشاريع الممولة لفائدة المشاريع بغرض التوسعة

النسبة	مشاريع التوسعة	مجموع المشاريع الممولة	
%2	2441	140503	منذ التأسيس إلى غاية 2010/12/31
%1	606	42832	2011
%1	627	65812	2012

%1	501	43039	2013
%1	462	40856	2014
%1	256	23676	2015
%2	196	11262	2016
%1	5089	367980	منذ التأسيس إلى غاية 2016/12/31

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من وكالة ANSEJ تلمسان

من خلال المعطيات أعلاه، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من مشروع التوسعة تعتبر هامشية مسجلة مجموع 5089 مؤسسة استفادت من التمويل بغرض التوسعة من أصل 367980 مشروع ممول من طرف الوكالة، مع العلم أن الحصة الكبرى من المؤسسات المصغرة الممولة للتوسعة انتقلت إلى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لعدد المناصب المستحدثة (15697 منصب عمل).

7-أثر التشغيل

الجدول رقم 14: عدد المناصب المستحدثة منذ التأسيس إلى غاية نهاية 2016

النسبة	أثر التشغيل	
%44.71	392670	منذ التأسيس إلى غاية 2010/12/31
%10.55	92682	2011
%14.71	129203	2012
10.96%	96233	2013
10.61%	93140	2014
%5.87	51570	2015
%2.59	22766	2016
%100	878264	منذ التأسيس إلى غاية 2016/12/31

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من وكالة ANSEJ تلمسان

من خلال معطيات الجدول 14، نجد أن عدد مناصب العمل التي وفرتها الوكالة منذ تأسيسها من خلال المشاريع الممولة من طرفها وصل إلى 878264 منصب عمل. بالنسبة للفترة 2016-2014، 167476 منصب عمل تم استحداثها من خلال المشاريع الممولة من قبل الوكالة، أي بمعدل 20% من مجموع المناصب التي وفرتها الوكالة منذ تأسيسها.

خاتمة:

في الختام، يمكن القول أن التوجه الاقتصادي الجديد الذي تسعى الدولة لترسيخه، جندت له العديد من الأجهزة وحررت له العديد من التشريعات، كلها تصب في قالب واحد ووحيد، ألا وهو دعم القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد، بغية تجنب الإختلالات الناتجة عن الاعتماد على الربيع البترولي كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد الجزائري. توجه كلف الخزينة العمومية مبالغ طائلة، سواء من حيث الحرمان من مداخيل ناتجة عن الامتيازات الجبائية المرافقة لأجهزة الدعم، أو من حيث تكاليف الفائدة البنكية المدعومة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنشطتها، تعتبر بديلا تنمويا فعالا بشهادة النجاح المحقق على مستوى كبريات اقتصاديات دول العالم من جهة، وشهادة الحصيلة الاقتصادية المعتبرة المسجلة في دراستنا المتواضعة من جهة أخرى، مما يثمن الجهود التي بذلتها الجزائر في دعم هذه المؤسسات ويبرر التوجه نحو اقتصاد السوق. إلا أن مسار التحول لا يزال طويلا، حيث لابد من التخلي عن مجموعة من العادات السيئة إن صح التعبير التي ورثناها من النظام الاشتراكي ولا تزال

تثقل كاهل الخزينة، على غرار سياسة الدعم المالي لبعض المواد، وخاصة الاحتكار لبعض النشاطات الاقتصادية التي تقصي عامل المنافسة، إلى جانب مشكل البروقراطية التي لازال مطروحا بالرغم من مجموعة الإصلاحات التي جندت لذلك. لنختتم بمشكل العقار الصناعي العائق الرئيسي أمام تطور عدد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يستدعي التدخل السريع من طرف الدولة لاحتوائه وحله في أقرب أجل ممكن.

الهوامش والمراجع:

- 1- الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ص 5-6
- 2- الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 11 يناير 2017 ص 5-6
- 3- الطيب داودي: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 11 سنة 2011، ص 65، 66، 67 بتصرف
- 4- معطيات مجمعة من قرابة 30 نشرة معلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرابط الإلكتروني: www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME
- 5- Document de travail élaboré en concertation entre les structures centrales et les services déconcentrés du Ministère : « Rapport sur le développement local ; 51 mesures visant le développement économique local », serie politique économique et développement n°2 octobre 2011 p19
- 6- Bulletin d'information Statistique de la PME 2010 n°18 p 34 sur le site : www.mipi.dz
- 7- Bulletin d'information Statistique de la PME Edition mai 2017 n° 30 p 43 sur le site : www.mipi.dz
- 8- كتاب صادر عن وزارة المالية بعنوان: "وزارة المالية، خمسون سنة من الانجاز" سنة 2012 ص 44 بتصرف
- 9- كتاب صادر عن وزارة المالية: مرجع سابق ص 45 بتصرف
- 10- محمد زيدان: "الهيكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - العدد السابع، السداسي الثاني 2009 سنة ص 124-125 بتصرف
- 11- معلومات من الموقع الإلكتروني للصندوق: www.fgar.dz/portal/fr/content/pr%C3%A9sentation
- 12- معطيات مأخوذة من الموقع الإلكتروني لصندوق والمتوسطة: الصغيرة للمؤسسات الإستثمار قروض ضمان www.cgci.dz/fr/?action=accueil
- 13- معطيات مأخوذة من الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz/index.php/ar/a-propos
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 1996/09/11 ص 12-13 بتصرف
- 15- معطيات مأخوذة من الموقع الإلكتروني للصندوق : www.mdipi.gov.dz/?CNAC
- 16- معطيات مأخوذة من الموقع الرسمي للوكالة: www.angem.dz/ar/article/presentation